

من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة إلى أهداف

التنمية المستدامة ما بعد عام 2015 :

إطار برنامج تنموي من منظور أممي ،عربي ،عراقي

أ.م.د. وفاء جعفر المهداوي*

المستخلص

تصدت الاهداف الإنمائية للألفية الثالثة 2000-2015 لمجموعة قضايا ذات أولوية تنموية من أجل الحد من الفقر وتعزيز الكرامة الإنسانية ، إلا أن نسب الإنجاز المتحققة من الدول النامية بشكل تام والعراق بشكل خاص لم تصل إلى المستويات المستهدفة ، بسبب تركم التحديات مما جعل من مطلب العدالة الاجتماعية والحوكمة وضمن الحريات وتحقيق النمو المستدام مطلباً ممتداً وشاخصاً ومعيّراً عن جوهر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 والتي تسعى الأمم المتحدة إلى اطلاقها كخطة عالمية للتنمية في أيلول 2015 .

Abstract

The third Millennium Development Goals 2000-2015 engaged a range of priority development issues in order to reduce poverty and promote human dignity, but the achievement ratios realized from developing countries, in general, and Iraq, in particular, did not reach the targeted levels, due to the accumulated challenges, making it the requirement of social justice and governance and ensure the freedoms and achieve sustainable growth an extended and milestone requirement and expressed the essence of sustainable development goals beyond 2015 and that the United Nations is seeking to launch a global blueprint for development in September 2015.

المقدمة :

تشهد دول العالم النامي بشكل عام والدول العربية بشكل خاص منذ عام 2010 حراكاً سياسياً ذا طابع داخلي أفرز إنتفاضات وثورات شعبية قادت إلى تغييرات سياسية في أنظمة الحكم وما يقف خلفها في مشهد الحراك من الشأن الاقتصادي والاجتماعي مما ولد علاقة ما بين نواتج التغيير هذا ومتطلبات التنمية وأهدافها وبما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ، إنطلاقاً من أن القضايا والمشكلات التنموية التي تصدت لها الأهداف تمثل جانباً مهماً من القضايا والمشكلات والشعارات التي رفعتها الثورات والإنتفاضات والأحتجاجات الشعبية في كل من مصر وتونس وليبيا وغيرها من الدول العربية كرد فعل للإخفاقات التنموية بما فيها تدني نسب الانجاز المتحققة في مؤشرات الأهداف الإنمائية وتراجع البعض منها وتراكم تحديات الوصول إلى المعدلات الدولية بما يجعل من مطلب العدالة الاجتماعية والحوكمة وضمن الحريات وتعزيز الكرامة الانسانية والتي تقع في صلب

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد.

الأهداف الإنمائية للألفية وفي جوهرها (مكافحة الفقر والتفاوت الاجتماعي والمساواة بين النساء والرجال ، البطالة بين الشباب ... الخ . شاخصاً وممتداً ومعبراً عن جوهر أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والتي تسعى الأمم المتحدة إلى إطلاقها كخطة عالمية للتنمية في أيلول 2015. تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 2012 خطوات إستباقية على مستوى دولي وإقليمي ووطني من أجل تحديد الاطار العام لبرنامج التنمية العالمي وصولاً إلى أهداف خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 وقد تبنت الأمم المتحدة مبدأ المشاركة كأساس في عملية رسم الإطار وتحديد الأهداف وكانت للدول العربية ومن بينها (العراق) ولأول مرة مكانة في المساهمة بأصواتهم في المنتدى العربي لأهداف ما بعد 2015 والذي عقد في عمان 2013 هذه المساهمة من شأنها أن تعزز فعالية الخطة الإنمائية لما بعد 2015 التي سيتم تحديدها من خلال الاندماج مع الواقع الدولي والإقليمي والوطني لقضايا التنمية وتحدياتها على الرغم من جسامتها إلا أنها لا تحجب الأمل في المستقبل إذ إن هناك خزيناً من الثروات والموارد وإمكانات بشرية متجسدة بطاقات شابة وإرادة شعبية اندفعت تجلياتها بوضوح في الشوارع والساحات وإذا ما استثمرت حكومات الدول العربية تلك الطاقات بشكل سليم وصحيح ستتحول إلى محركات للتغيير وأساساً لبناء اقتصادات قوية ومجتمعات وأوطان منيعة تملك مقومات الازدهار في المستقبل . وعليه ومن أجل إستكشاف النقاط المضيئة وتشخيص النقاط السلبية في عدم المضي قدماً بأهداف الألفية دولياً وعربياً وعراقياً والتي اعتمدتها فرق العمل الإقليمية والوطنية عن رسم اطار البرنامج التنموي لما بعد عام 2015 كأساس لمقترح أهداف خطة التنمية ما بعد 2015 تم اختيارنا لهذا البحث .

هدف البحث : يهدف البحث إلى:-

1. التعرف على مسار حراك الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة دولياً ، عربياً ، عراقياً .
2. ماهية التحديات التي تعرقل المضي قدماً نحو بلوغ الأهداف الإنمائية .
3. طبيعة وشكل الاستعدادات الأممية والعربية والعراقية لتحديد اهداف خطة تنمية ما بعد عام 2015.

فرضية البحث :

ان توطين مبادئ الحوكمة ، المسائلة ، المشاركة ، العدالة والاستدامة من منظور حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 تعد الضامن الحقيقي لفعاليتها في كافة الدول .

مشكلة البحث :

تدني نسب الانجاز المتحققة في مؤشرات الأهداف الانمائية وتباين معدلاتها ما بين الدول النامية ، وكان لعدم تكاملية ابعاد التنمية المستدامة - البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي - البعد البيئي وغياب البعدين السياسي والثقافي فضلاً عن عدم اعتماد مقومات الحكم الصالح كمؤشرات للانجاز التنموي أسباباً مفسرة لهذا التدني مما يتطلب عدم اهمالها لابل جعلها من أولويات أسس البناء لأهداف التنمية المستدامة ما بعد عام 2015.

الحدود المكانية والزمانية للبحث :

كانت دول العالم جمعاء ومن بينها الدول العربية والعراق تحديداً حيزاً مكانياً للبحث ، في حين غطى البحث المدة الزمنية لإغراض التحليل حتى عام 2013 وامتد ليتأمل المستقبل ما بعد عام 2015.

منهجية البحث :

تبنى البحث منهجية علمية قائمة على منهج الاستقراء والاستنباط لحقائق مرتبطة بدالة هدف متغيرها التابع هو الزمن .

□ محتويات البحث :

تضمن البحث الفقرات الآتية :

- المقدمة

أولاً : الأهداف الانمائية للألفية الثالثة 2000-2015 ... عرض وتقييم نقدي .

أ. ماهي الأهداف الانمائية للألفية الثالثة ؟ .

ب. مسار حراك الأهداف ومآلها دولياً .

ت. مسار حراك الأهداف ومآلها عربياً .

- ث. مسار حراك الأهداف ومآلها عراقياً .
- على مستوى العراق .
 - على مستوى المحافظات .
- ثانيا : اهداف التنمية المستدامة ... خطة عمل ما بعد عام 2015.
- أ. التحديات التي تواجه بلوغ اهداف الالفية الثالثة .
- ب. الاستعداد الدولي لخطة ما بعد عام 2015 .
- المستوى الاول : الاستعداد الأممي ... إلى مستقبل افضل :
1. خطوات الاستعداد .
 2. ركائز الاطار التنموي لأهداف ما بعد 2015.
 3. نحو خطة للتنمية ما بعد 2015
- المستوى الثاني : الاستعداد العربي ... موجبات الاصلاح .
- المستوى الثالث : الاستعداد العراقي ... اصوات مشاركة من كافة المحافظات .
- الاستنتاجات
 - التوصيات
 - المصادر

□ أولاً : الأهداف الانمائية للألفية الثالثة □

□ 2000 □ 2015 ... عرض وتقييم نقدي

أ. ما هي الأهداف الانمائية للألفية الثالثة ؟

يعد " إعلان الألفية " الذي اعتمدته والتزمت به 189 دولة عضواً في الأمم المتحدة ووقع عليه 147 رئيس دولة في أيلول عام 2000 ، من أبرز قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تضمن مجموعة قيم ومبادئ كان من أبرزها إدراك حكومات الدول الاعضاء بأنهم إزاء مسؤولية جماعية تخص دعم مبادئ " الكرامة الانسانية " والمساواة والعدل على المستوى العالمي وكما عليهم باعتبارهم " قادة " واجبات مشتركة اتجاه جميع سكان العالم ولاسيما اضعفهم - الفئات الهشة والمهمشة - لذا جاء تصميمهم على إقامة سلام عادل وآمن دائم في جميع انحاء العالم وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وباتجاه دعم الجهود نحو تحقيق المساواة بين دول العالم في السيادة واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي مع السعي إلى حل كافة النزاعات بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي ناهيك عن احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية واحترام جميع الناس دون تمييز على أساس العرق او الجنس او الدين (1).

تضمن إعلان الألفية مجموعة قيم ، كالحرية ، المساواة ، التضامن ، التسامح ، احترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية ولأجل تحويل هذه القيم إلى ممارسات وإجراءات فعلية وحيوية تم تحديد حزمة من الأهداف الانمائية مثلت التزاماً بالتنمية والسلام وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والاستدامة البيئية والحوكمة والحق في التنمية والتعاون الدولي ، علماً ان الأهداف المنبثقة عن اعلان الالفية لا تمثل اهدافاً جديدة انما هي خلاصة لحزمة أهداف مأخوذة عن توصيات لمؤتمرات عالمية انعقدت في التسعينيات من القرن الماضي كقمة الارض (1992) ، المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة (1994) ، مؤتمر المرأة في بكين (1995) ، المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في ديربان (1996) وصولاً إلى اعلان الالفية عام 2000 الذي تمخض عنه تبني ثمانية اهداف وثمان عشرة غاية وثمانية وأربعين مؤشراً وقد وزعت الأهداف المتبناة كالاتي (2):

الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع .

الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي .

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الاطفال .

الهدف الخامس : تحسين صحة الامهات .

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا .

الهدف السابع : ضمان توفير اسباب بقاء البيئة .

الهدف الثامن : اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية .

سنة ونصف تقريباً تفصلنا عن مكاشفة حكومات بلدان العالم لشعوبها فيما تحقق لهم على طريق الوعد الذي قطعه قادة الدول خلال مؤتمر القمة العالمي عام 2000 عندما تم صياغة الأهداف الثمانية والتي تمس جوانب تنمية الانسان وتعزيز كرامته الانسانية ولقد بذلت جهوداً دولية وإقليمية ووطنية إستثنائية وكيفت خطط وسياسات وبرامج وأهداف تنموية من اجل الإرتقاء بنسب الانجاز وصولاً إلى الأهداف المعلنة مما جعلها اداة بيد صناع القرار السياسي والاقتصادي على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات التنموية فمن خلالها يتم رصد الفجوات وتشخيص التغييرات البنوية الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية لتكون نتائج متابعتها بمثابة البوصلة الاساسية لتحديد مسار المنح والمساعدات الدولية واتجاهاتها الكمية والنوعية وتشخيص اولويات الأهداف التنموية وخاصة تلك التي تعاني من قصور في مستويات الانجاز .

حظيت الأهداف الانمائية باهتمامنا عربياً متميزاً لا بل ان مناقشتها ومتابعة نسب الإنجاز المتحققة وتأشير التحديات التي تعرقل مسارها اتخذ طابعاً إقليمياً وتحديداً على مستوى القمم العربية إذ كانت الأهداف حاضرة في قمة الكويت 2009 وشرم الشيخ 2011 ، وقمة بغداد 2012 ، والرياض 2013 ، والاهتمام بتسريع بلوغها كان من بين مضامين مقرراتها كما في مقررات قمة بغداد التي حددت بنداً خاصاً بالأهداف يحمل الرقم (32) والذي نص على الآتي⁽³⁾:

" مواصلة الجهود العربية الرامية إلى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية ودعم الدول العربية الأقل نمواً بمساعدتها على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال وتعزيز جهود جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية ومنظماتها المتخصصة بالتنسيق مع الدول الاعضاء لوضع تصور وبرامج عمل لتسريع التحرك العربي المطلوب لتنفيذ اهداف الالفية بحلول عام 2015 " .

والعراق من بين الدول العربية الذي سعى إلى رصد ومتابعة نسب الانجاز المتخصصة في غايات الأهداف ومؤشراتها عبر تقاريره الوطنية كما سعى إلى دعم نسب الانجاز من خلال دمج الأهداف

وغاياتها بخطط التنمية الوطنية 2013-2017 و استراتيجية الحد من الفقر 2009 واستراتيجية التربية والتعليم العالي 2011-2020 وفي أنشطة الوزارات والمؤسسات الحكومية لتتبلور بالنتيجة تخصيصات الاستثمار في الموازنة الاتحادية بشكل يستجيب لتوجهات تلك الأهداف .
وعليه ولأجل التعرف إلى ما آلت إليه تلك الأهداف خلال الثلاث عشر سنة الماضية دولياً وعربياً وعراقياً سنسعى إلى رصد نسب الانجاز المتحققة لبعض الغايات مقاسة بالمؤشرات التي وضعها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لتكون فرصة لمتخذي القرار للالتفاف إلى ما ينبغي اتخاذه من إجراءات فاعلة للاقترب من الغايات المنشودة عام 2015 وأساس لبدائل خيارات مطروحة لأهداف التنمية المستدامة ما بعد عام 2015 من منظور دولي مع تثبيت لرؤية عراقية .

ب. مسار حراك الأهداف ومآلها دولياً

إن الأهداف الانمائية للألفية الثالثة والتي تراوحت بعض من طموحاتها بين انهاء الفقر المدقع ووقف انتشار مرض الايدز والملاريا وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الاطفال بحلول عام 2015 تمثل خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات الدولية العاملة في المجال التنموي وقد تم حشد وعلى مدى ثلاثة عشر عاما ونصف جهوداً كبيرة لم يسبق لها مثيلاً من اجل تحقيق الأهداف الثمانية خدمة لسكان العالم الافقر والأقل حظاً من اجل عالم افضل للجميع ومن بين تلك الجهود (4):

- الاستثمارات الدولية التي انقذت اكثر من 3 مليون طفل منذ عام 2000 من مرض الملاريا الذي يعرف " بالقاتل العالمي للأطفال " وقد تم ترجمة اهمية الهدف السادس بتحديد يوم عالمي لمكافحة الملاريا في 25 نيسان من كل عام ليكون معلمة من معلومات سعي المجتمع الدولي في التعجيل بتحقيق غايات الهدف .
- تبني مبادرة دولية شاملة لتوفير الصرف الصحي والمياه للجميع وقد تم ترجمة المساعي الدولية لتحقيق الهدف السابع من اهداف الالفية بأكثر من 400 التزام مبرم من قبل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمصارف ومنظمات المجتمع الدولي والمعني بتيسير الحصول على المياه والصرف الصحي لسكان العالم .
- عقد تحالف إستثنائي للإجراءات العالمية الخاصة بتعميم التعليم الابتدائي ليصل نسبته إلى 100% في عام 2015 ويدعو التحالف كذلك إلى القضاء على زواج القاصرات وعمالة الاطفال والتمييز ضد الفتيات والقضاء على فكرة الاقصاء من التعليم .

- في حزيران 2005 توصلت دول الثمانية خلال مؤتمر عقد بجلين ايجلس (لندن) إلى اتفاق يقضي بتزويد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الافريقي بما يلزم من اموال تتراوح قيمتها 40-55 مليار دولار لإلغاء الديون الاضافية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة 100% من اجل تمكين تلك البلدان من اعادة توجيه الموارد التي وفرتها من الديون المعفاة إلى مشروعات اجتماعية للارتقاء بالصحة والتعليم وتخفيف وطأة الفقر ، وقد اطلق على هذا الاتفاق بمبادرة الهيبك (5).
- التزام الدول المتقدمة بتخصيص 0.7% من اجمالي ناتجها المحلي لصالح المساعدات والمعونات الانمائية ، وأعلن هذا الالتزام لأول مرة عام 1970 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وأطلق عليه " باتفاق مونتيري " لحث الدول المتقدمة على تقديم المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان النامية .
- سعي جاد من قبل المنظمات إلى جذب الانتباه للأهداف سياسياً وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية عندما قام الرئيس الامريكي الحالي باراك أوباما عام 2007 عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ انذاك على تمرير مشروع قانون مكافحة الفقر العالمي وهو مشروع يطلب من البيت الابيض وضع استراتيجية لتحقيق الأهداف ولم يتم تمرير المشروع لحد الان (6).
- إن هذه الاستثمارات والمبادرات والتحالفات والمسااعي الدولية تؤكد على ان الأهداف الانمائية ما هي إلا جدول اعمال انمائي مشترك بين بلدان العالم يرمي الحد من المظاهر الرئيسة للفقر البشري وعلى الرغم ما تحقق من نجاحات عالمية في الوصول النسبي إلى غايات الأهداف الثمانية في معظم البلدان النامية إلا ان التغييرات الايجابية التي تطرأ على حياة أفقر الفقراء لا تزال بوتيرة بطيئة للغاية وتتعرض المكاسب التي تحققت في بعض البلدان إلى التراجع ومن دون تجديد الالتزام بتبني اجراءات جديدة وملموسة وشاملة ومحددة للأهداف ولاسيما في خضم الازمات الاقتصادية والمالية 2008 والكوارث البيئية (تسونامي) والأزمات السياسية (ثورات الربيع العربي 2011) ومظاهر العنف والتمييز ضد الفتيات (اختطاف 200 فتاة من قبل منظمات متشددة في نيجيريا 2014) (7)، وغيرها من التحديات التي تجعلنا نؤمن بالحقائق الآتية:
- تباين التقدم المحرز بشأن الأهداف الانمائية للألفية تبايناً كبيراً بين البلدان النامية مما يؤكد عدم تحقق الأهداف في موعدها المعلن في العديد من البلدان .

- تنامي التفاوت داخل البلدان وفيما بينها وحتى إن بدأ التقدم على صعيد تحقيق الأهداف على المسار الصحيح وطنياً إلا أنه قد تكون هناك تفاوتات على مستوى الانجازات المتحققة على حساب أفقر الرجال والنساء .
- وأبلغ دلالة على هذه الحقائق يؤشرها لنا جدول (1) والذي يعلن حدة التفاوت ما بين دول العالم في مدى التقدم نحو تقليص نسبة الفقر المدقع وأعداد الفقراء .

جدول (1)

التفاوت في نسبة الفقر المدقع وأعداد الفقراء ما بين دول العالم (1990 – 2015)

اسم البلد	1990 %	2005 %	2015 %	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار فرد / يوم	2005 %	2015 %	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار فرد / يوم
شرق اسيا والمحيط الهادي	54.7	16.8	5.9	873	317	120	
الصين	60.2	15.9	5.1	683	208	70	
اوربا واسيا الوسطى	2.0	3.7	1.7	9	16	7	
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11.3	8.2	5.0	50	45	30	
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	4.3	3.6	1.8	10	11	6	
جنوب اسيا	51.7	40.3	22.8	579	595	388	
الهند	51.3	41.6	23.6	435	458	295	
افريقيا وجنوب الصحراء	57.6	50.9	38.0	296	387	366	
المجموع	41.7	25.2	15.0	1.817	1.371	918	

اسم المصدر : وثيقة الكترونية " الأهداف الانمائية للألفية بحاجة إلى دفعة ما بعد عام 2015 " ... متاحة على الموقع www.ecom.worldbank.org

نلاحظ من الجدول (1) أن العالم نجح في تحقيق غايات الهدف الأول حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار/يوم من 41.7% عام 1990 إلى 25.2% عام 2005 ومن المتوقع لها ان تنخفض إلى 15% عام 2015 إلا أن الجدول يؤكد تباين الدول في نسبة بلوغها الهدف ففي الوقت الذي حققت الصين انخفاضاً مذهباً في نسبة السكان الفقراء من 60.2% عام 1990 إلى 15.9% عام 2005 وتتوقع وصولها إلى 5.1% عام 2015 نجد أن دول الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا حققت انخفاضاً من 4.3% عام 1990 إلى 3.6% عام 2005 ويعد هذا انخفاضاً متدنياً لا يعبر عن جهود حقيقية ومساعد حثيثة لحكومات هذه الدول في التصدي للفقر والحال لا يختلف كثيراً في أفريقيا وجنوب الصحراء التي تعد أكثر المناطق حاجة إلى تخفيض نسبة السكان الفقراء وأعدادهم حيث انخفضت النسبة من 57.6% إلى 50.9% ومن المتوقع بلوغها 38% عام 2015 . ولا يزال العالم بحاجة إلى جهود استثنائية ما بعد عام 2015 إذ لا يزال هناك حوالي مليار فقير في العالم ينتظرون ترحيلهم من خانة الفقر .

ت. مسارات حراك الأهداف ومآلها عربياً

يعد التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015 ، والذي تم اعداده من قبل جامعة الدول العربية استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إجراء تقييم للتقدم المحرز في المنطقة العربية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، معيناً لرصد نسب التقدم المحرز في غايات الأهداف عربياً والذي اطلق في 23 أيلول 2013 في المقر العام للأمم المتحدة حاملاً رسالة مؤداها " أنه ما عاد ممكناً التعامل مع مسارات الحوكمة والتنمية باعتبارها مسارات منفصلة أو مستقلة إنما يعتمد مستقبل المنطقة العربية على إحراز تقدم متوازن ومتزامن ليس فقط على صعيد الحوكمة وإنما على صعيد كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة (8).

ان الرسالة التي اطلقها التقرير عززها الواقع السياسي للمنطقة العربية * وما رافق هذا الواقع من تغييرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتغيير في الهياكل السياسية والمؤسسية الذي اسقط مقولة الاستثناء العربي الذي طالما شكل ذريعة لتعطيل الإصلاح ورفض التغيير الديمقراطي في المنطقة (9) .

إن حزمة التراكمات والتداعيات لتغيرات واقع سياسي واقتصادي واجتماعي اتسم بالجمود لعقود من الزمن سنجد انعكاساته السلبية على مستوى الأداء التنموي وبلوغ الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية والتي اكدها التقرير العربي من خلال متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية ** للبلدان العربية والذي لم يتجاوز 9.6% إلا أنه أفضل من متوسط ما حققته البلدان النامية ككل والبالغ

* يعد عام 2011 عاماً استثنائياً في المنطقة العربية فقد بدأت شرارة الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في تونس في كانون الاول 2010 وتحولت على امتداد 2011 الى حراك مجتمعي ثوري عم معظم مساحة المنطقة مطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية .

** يقيس الدليل الفارق بين اخر قيمة مرصودة والقيمة المتوقعة في العام نفسه ويقاس الدليل الاعراف % لأهداف الإنمائية لمؤشرات ودول مختارة .

13.3% ⁽¹⁰⁾. أما نسب الانجاز على مستوى الأهداف فقد توصل التقرير إلى النتائج الآتية موزعة حسب تسلسل اهداف الالفية (11) (12) .:

الهدف الأول :

يؤكد التقرير ان الفقر المدقع في المنطقة العربية منخفض إلا إنه ازداد بعد عام 2010 مما يجعلها بعيدة عن تحقيق الغاية عام 2015 فبحلول عام 2010 بلغت عتبة الفقر المدقع 4.1% بعد ان كانت 5.5% عام 1990 ، وان الفقر المدقع بلغ اعلى معدل في أقل البلدان نمواً حيث وصل إلى 21.6% عام 2012 بعد ان كان 18.9% عام 1990 كما ان نسبة الاشخاص الذين لا يستهلكون الحد الأدنى من السعرات الحرارية للأزمة للحفاظ على الطاقة الضرورية ارتفع من 13.9% عام 1991 إلى 15.3% عام 2011 ، مما يعني أن عدد الاشخاص الذين يعانون من سوء تغذية ارتفع من 20 مليون إلى أكثر من 50 مليون شخص بسبب النمو السريع في السكان ، فالمكاسب التي تحققت في الحد من الفقر تبذرت بسبب التحولات السياسية والنزاعات فمثلاً في سوريا انخفض معدل الفقر المدقع من 7.9% عام 1997 إلى 0.3% عام 2007 ونتيجة للنزاع تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل الفقر من جديد إلى 7.2% عام 2013 . أما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع فسجلت المنطقة العربية أقل قدر من التقدم ما بين 1990-2010 مقارنة بالدول النامية الاخرى باستثناء جنوب الصحراء الافريقية الكبرى . كما حققت المنطقة العربية انخفاضاً في معدل البطالة من 12.4% عام 1990 إلى 10.4% عام 2010 وكان مصدر الانخفاض ازدياد عدد الاشخاص الذين تهافتو إلى كسب العيش في انماط العمل المتاحة وليس من تنمية اقتصادية مولدة لفرص العمل اللائق مما أدى إلى تزايد انماط العمل غير المنظم .

الهدف الثاني :

شهدت المنطقة العربية انخفاضاً في أعداد غير الملتحقين بالتعليم الابتدائي من 102 مليون طفل عام 2000 إلى 57 مليون طفل عام 2011 ، وهذا ما يفسره لنا إرتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 85% عام 1999 إلى 92% عام 2011 آخذين بنظر الاعتبار ان التحدي الأكبر يكمن في جودة نوعية التعليم ونسبة إلتحاق البنات إلى البنين .

الهدف الثالث :

ان هدف تحقيق المساواة وتمكين المرأة تحقق إلى حد ما في المنطقة العربية حيث بلغ معدل التكافؤ الجندي في التعليم 0.93 في عام 2010 إذ إن معدل التكافؤ المتفق عليه هو (1) ، إلا ان هذا

الهدف يجب أن يمتد ليشمل مشاركة المرأة في العمل والحياة العامة وخاصة السياسية التي أشرها التقرير بمستويات بعيدة عن المعلن .

الهدف الرابع والخامس والسادس :

إن الأهداف الثلاثة من أهداف الالفية تشترك باهتمامها بموضوعة الصحة ويشير التقرير إلى أن المنطقة العربية لم تحقق نجاحات باهرة بتخفيض نسبة وفيات الأمهات حيث لم تتجاوز 47% في حين ان الهدف المطلوب 75% . وان الوفاء يهدف الحد من معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة لا يزال بطيئاً حيث انخفض قرابة الثلث في المنطقة العربية اي انخفض حوالي 36% منذ عام 1990-2011 اي من 90 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي إلى 58 حالة فقط في عام 2011. وقد انخفضت نسبة الوفيات النفاسية في المنطقة على مدار العقدين الماضيين لكل 100.000 مولود حي من 170 حالة وفاة عام 1990 إلى 71 حالة وفاة عام 2010 ولكن هناك تحدياً آخر برز خلال السنوات الاخيرة وهو حمل المراهقات الذي ارتفعت وتيرته في كل من العراق وفلسطين .

وما يتعلق بأمراض السل والملاريا والايذ فان النسب المتحققة لا تؤشر الوصول إلى الهدف علماً ان مرض الملاريا ينتشر فقط في 3 بلدان عربية مما يتطلب إبلاء الاهتمام بأمراض أخرى أي تكييف الأهداف وطنياً والاهتمام بمرض السكري والضغط والبدانة.

الهدف السابع :

أكد التقرير لا تقدم يذكر على صعيد الهدف السابع إذ أن إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون لم تنخفض في ظل عدم القدرة على التعامل مع التغير المناخي وتفاقم مشكلة التصحر في الدول العربية وندرة المياه وأنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة .

الهدف الثامن :

أضيف هذا الهدف القائم على مبدأ الشراكة العالمية والتعاون الدولي في مؤتمر جنيف عام 2000 بضغط من المنظمات الدولية والمجتمع المدني والذي يستند إلى ثلاث ركائز :

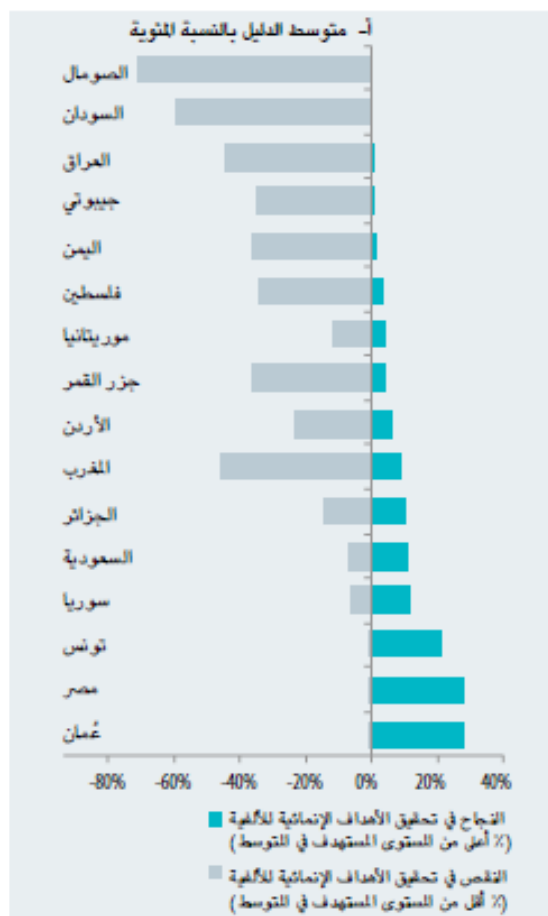
- نظام اقتصادي عالمي شفاف.
- تخفيف عبء الديون على البلدان النامية .
- تقديم مساعدات انمائية لا تقل عن 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي .

وفي الواقع لم يتم تقديم أكثر من 0.33% من إجمالي ناتج الدول المتقدمة كمساعدات انمائية للدول النامية وإذ ينتقد التقرير ما تقدمه دول الاتحاد الأوروبي إلى البنوك كمساعدة تفوق حجم ما تقدمه إلى الدول الأفريقية خلال 50 سنة ، ليمنع إفلاسها لذلك تمت المطالبة أن تستعيد دول الربيع العربي أموالها المجمدة في الخارج .

ومع ذلك تؤكد الحقائق أن البلدان العربية اتخذت خطوات مهمة في تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والاندماج مع الاقتصاد العالمي ، ويتوقع أن تزداد المساعدات الانمائية الواردة للمنطقة في الأعوام القادمة على الرغم من الركود الذي تعانيه البلدان المانحة فضلاً عن ارتفاع معدلات الدين العام لمستويات مثيرة للقلق في عدد من بلدان المشرق العربي .

أن التقرير العربي الصادر عام 2013 أكد أن بعض الدول العربية حققت تقدماً كبيراً في بعض الأهداف وخاصة في مجال تعميم التعليم والرعاية الصحية غير أن الطريق لتحقيق الأهداف كاملة لا زال طويلاً انظر الشكل (1) الذي يوضح الصورة الكاملة لدليل تحقيق الأهداف الانمائية في البلدان العربية ، لأن هذه المكاسب قابلها تدني نسب الانجاز في أهداف أخرى كالقضاء على الجوع التي لا تزال انجازات المنطقة العربية أقل من 50% من المستوى المطلوب وكذلك الحال بالنسبة لنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة ، وخلاصة الاستنتاج تعد المنطقة العربية في المتوسط متأخرة في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية بنسبة 9.6% وهو أفضل من المتوسط على مستوى الدول النامية والبالغ 13.3% ، كما سجلت خمس بلدان عربية هي تونس ، الجمهورية العربية السورية ، عمان ، مصر ، المملكة العربية السعودية متوسطاً ايجابياً كدليل تحقيق الأهداف ، وسجلت ثلاث بلدان منها نسبة مرتفعة في دليل التنمية البشرية لعام 2010 ، في حين سجل كل من العراق فلسطين أداء ضعيفاً في تحقيق الأهداف بسبب حالة العنف والنزاع وعدم الاستقرار الأمني ، إلا أن هذا لا يحجب الأمل مستقبلاً فالمنطقة تحتزن موارد وإمكانات أهمها ثروة من الطاقات الشابة وإرادة اندفعت تجلياتها في شوارع المنطقة وساحاتها وإذا ما استثمرت هذه الطاقة تحولت محركاً للتغيير وأساساً لبناء اقتصادات قوية ومجتمعات وأوطان منيعة تملك مقومات المستقبل .

شكل (1)
دليل تحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان العربية حتى عام 2013



اسم المصدر : التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية ، مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015 ، جامعة الدول العربية 2013 ، ص 52 .

ث. مسار حراك الأهداف ومآلها عراقياً

سعى العراق إلى السير بخطوات حثيثة ومتواصلة على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية والوصول إلى غاياتها في موعدها المحدد 2015 ، وان دمج الاطار الدولي لهذه الأهداف في خطط التنمية الوطنية 2010-2014 وكذلك خطة 2013-2017 وفي محصلات استراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2010 ، وفي توجهات استراتيجية الموازنة الاتحادية المتوسطة المدى

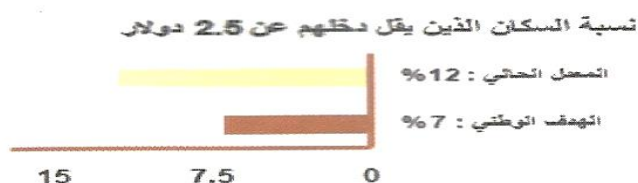
2011-2013 لهو ابلغ دليل على هذه المسعى الجاد في جعلها قوة دافعة ومحفزة لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على التقدم المحرز في نسب الانجاز والقضاء على التحديات التي تواجه تحقيق تكافؤ الفرص في التنفيذ على مستوى المحافظات . ولأجل استجلاء الحقائق وتقويم الاداء سنعمل على متابعة حراك الأهداف حتى نهاية عام 2012 على مستوى العراق ككل وعلى مستوى المحافظات ، من خلال الاتي :

- على مستوى العراق (13) (14)

سيتم متابعة الأهداف على مستوى العراق من خلال الاشكال البيانية الآتية ولعام 2012 .

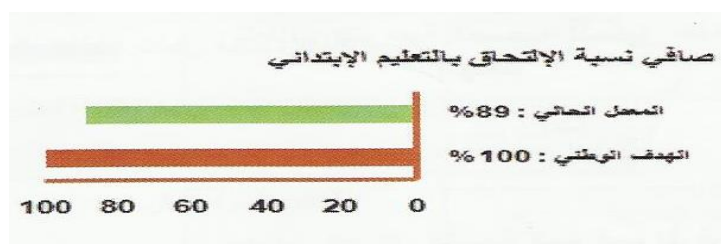
الهدف الاول : القضاء على الفقر المدقع والجوع

شكل (2)

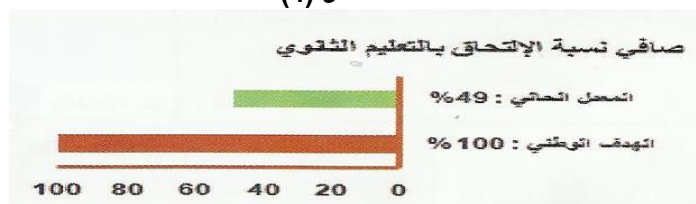


الهدف الثاني : تعميم التعليم الابتدائي

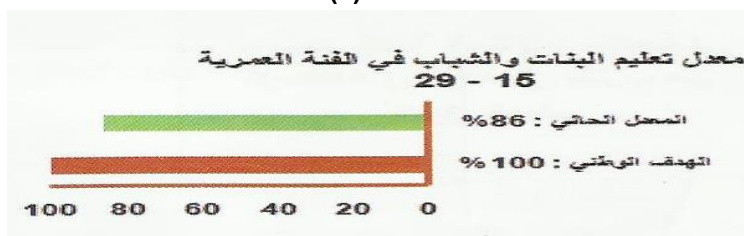
شكل (3)



شكل (4)

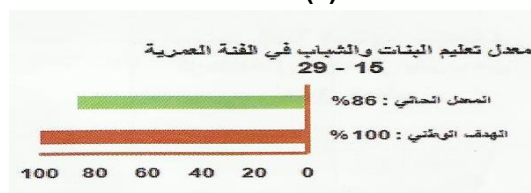


شكل (5)



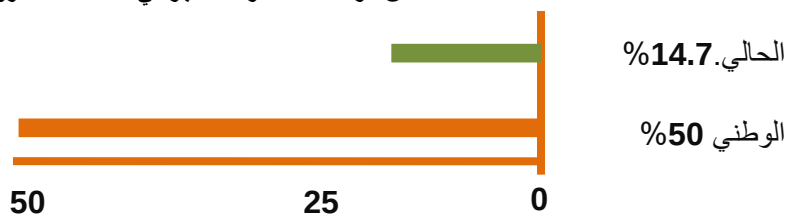
الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

شكل (6)



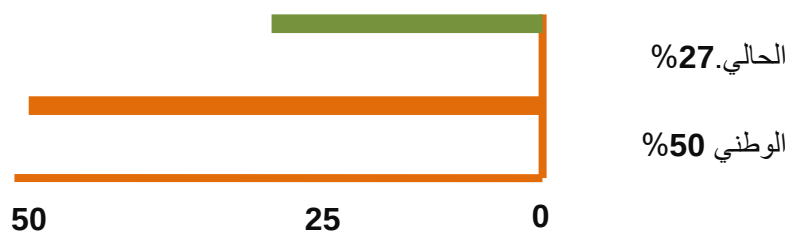
شكل (7)

حصة النساء من الوظائف المدفوعة الاجر في القطاعات الازراعية



شكل (8)

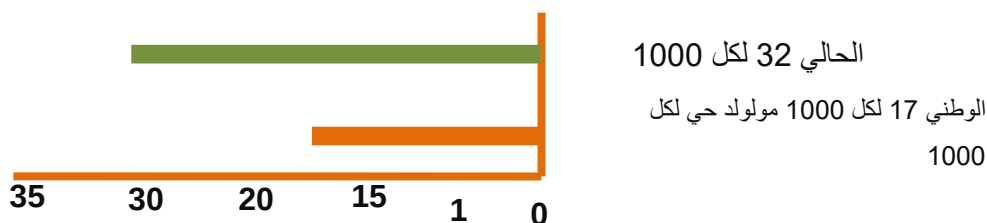
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان



الهدف الرابع : تخفيض وفيات الاطفال

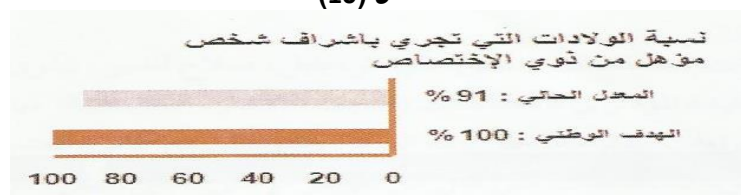
شكل (9)

معدل وفيات الاطفال بعمر أقل من خمس سنوات لكل 1000 ولادة حية

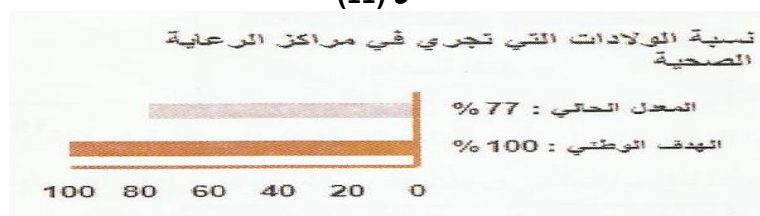


الهدف الخامس : تحسين صحة الامهات

شكل (10)

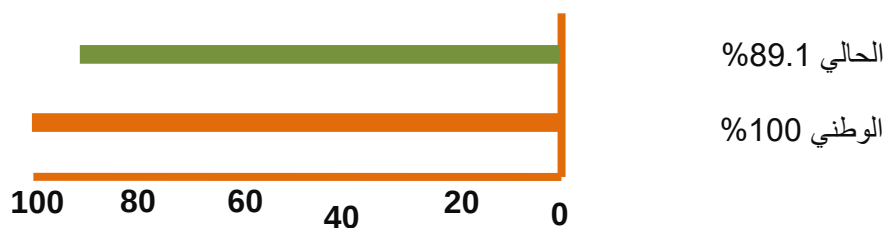


شكل (11)



شكل (12)

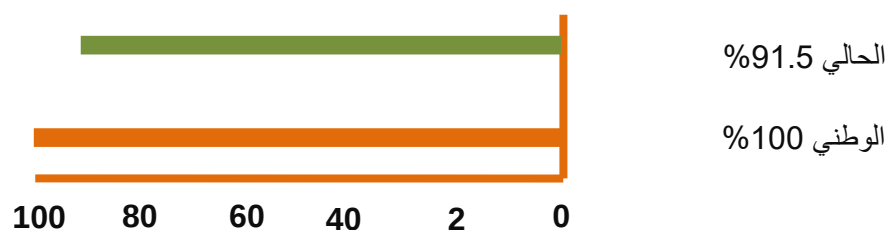
نسبة الاباء والامهات الذي يحصلون على رعاية صحية



الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرها من الامراض

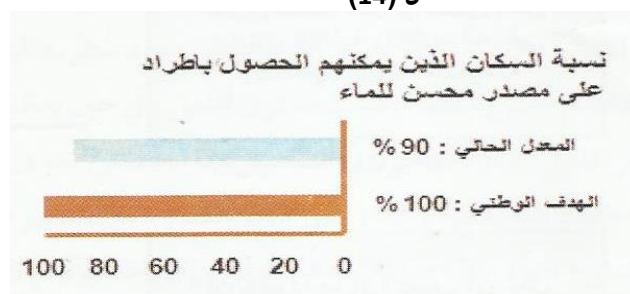
شكل (13)

نسبة النساء اللاتي سمعن او يعرفن عن فيروس نقص المناعة

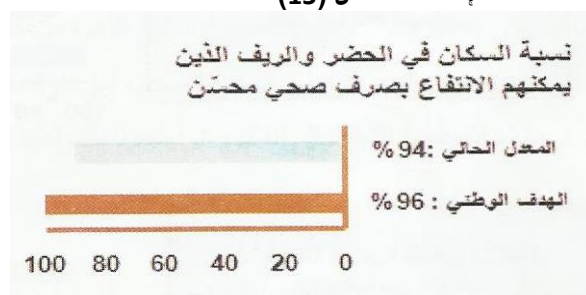


الهدف السابع : كفاءة الاستدامة البيئية

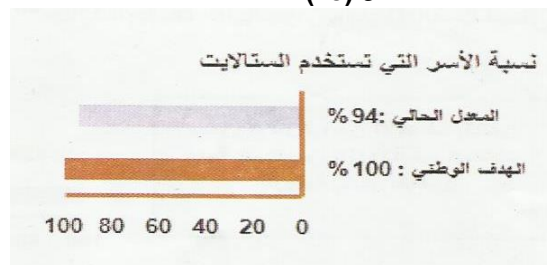
شكل (14)



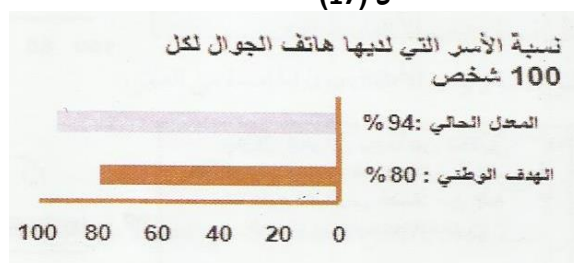
شكل (15)



الهدف الثامن : الشراكة العالمية من اجل التنمية شكل (16)



شكل (17)



من خلال عرض الاشكال البيانية على مستوى كل هدف نستنتج بأن جهود العراق متواصلة وحيثية للمضي قدماً بنسبة انجاز الأهداف إلى الأمام ولكن لا تزال مسافات التحقق لبعض غايات الأهداف بعيدة وتحتاج إلى قوة دفع اكبر على مستوى الآليات والسياسات من أجل الاقتراب من الهدف الدولي عام 2015.

ولم تكن المحافظات العراقية احسن حالاً في نسب الانجاز المتحققة وهذا ما يمكن رصده من خلال الفقرة الآتية :

- على مستوى المحافظات

لا تزال المحافظات تشهد اختلافات واسعة في مستوى ما تحقق من انجازات متصلة بالأهداف الانمائية للألفية وهذه الفوارق لا تتمثل بنوع واحد على طريق الأهداف بل تتباين مع تقدم وتراجع في نسب الوصول إلى غايات الأهداف على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية والمحلية في محاولة منها إلى دمج الاطار التنموي للأهداف الدولية في خطط تنمية المحافظات المحلية وتعبئة تخصيصات الاستثمار لبرنامج تنمية الاقاليم الذي ولد عام 2006 نحو تعزيز تلك الجهود للمضي قدماً في نسب الانجاز ، وفي محاولة لرصد وتقييم وضع الأهداف والغايات الانمائية للألفية الثالثة في المحافظات العراقية سنستعين بمصفوفة التقدم المتحققة في

شكل (19)

خفض نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة. خفض نسبة الفقر. خفض نسبة فجوة الفقر.	المتنى
خفض نسبة الفقر. خفض نسبة فجوة الفقر.	ميسان
خفض نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة. خفض نسبة الفقر. خفض نسبة فجوة الفقر.	ذي قار
خفض نسبة وفيات الاطفال الرضع خفض نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة. خفض نسبة السكان الذين يستهلكون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة	البصرة
خفض نسبة وفيات الاطفال الرضع خفض نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة.	ديالى
خفض نسبة الفقر. خفض نسبة السكان الذين يستهلكون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية.	واسط
خفض نسبة وفيات الاطفال الرضع. خفض نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة. خفض نسبة الفقر.	القادسية
خفض نسبة وفيات الاطفال الرضع. خفض نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة. خفض نسبة الفقر.	نينوى

اسم المصدر : وزارة التخطيط " على طريق الأهداف الالفية 2013 " ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم احصاءات التنمية البشرية ، كانون الاول 2013.

ان الأولويات المعلنة في الشكل (19) تتطلب مجموعة تدخلات سريعة يقرها برنامج الانذار المبكر للمحافظات على مستوى الأهداف والسياسات والآليات والقوانين وحوكمة ادارة التنمية المحلية سعياً للاقترب من المعدلات الدولية قبل حلول عام 2015.

□ثانياً : أهداف التنمية المستدامة ... خطة عمل ما بعد عام 2015

أ. التحديات التي تواجه بلوغ الأهداف الانمائية للألفية الثالثة .

تعد الأهداف الانمائية للألفية 2000 - 2015 كما اتضح لنا من العرض السابق - جدول أعمال انمائي مشترك بين بلدان العالم الرامي إلى الحد من مظاهر الفقر المتعدد الابعاد واستدامة البيئة مع ضمان شراكة عالمية وعلى الرغم من النجاحات العالمية والعربية والوطنية التي تحققت في بعض من غايات الأهداف الثمانية إلا أنها اتسمت بالتفاوت والارتباك نتيجة جملة عوامل أبرزها (18).

1. عدم التنبه إلى الفوارق والاختلافات في ظروف العملية التنموية ومستوياتها بين المناطق والدول.
2. عدم اكتمال عملية تكييف الأهداف الانمائية للألفية وطنياً وضعف دمجها في خطط التنمية الوطنية.
3. غلبة الطابع القطاعي والمجزأ من العمل على تحقيق الأهداف مما يعني غياب اسس التنمية الشاملة عند التطبيق .
4. الازمات المتعددة والمتنوعة (أزمة غذاء ، أزمة بيئية ، أزمة نفط ، أزمة مالية ، أزمة اقتصادية) كشفت عن اخفاق في تهيئة البيئة العالمية المؤازرة للتنمية .
5. الصراعات السياسية والحروب والنزاعات وتزايد العنف والأعمال العسكرية تعد من المخاطر التي تقوض التنمية وتعمل على تزايد اخفاقاتها وتؤثر ضعف الحكم في العالم النامي والعربي تحديداً بدلالة عام واحد من الحرب الاهلية يكفي لخسارة 17.5% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ويدفع بأي بلد خمسة إلى عشرة اعوام إلى الوراء (19).
6. لم يتم التركيز عند الاستهداف الوصول إلى افقر الفقراء وأكثر الناس استبعاداً مما جعل من التغييرات الايجابية لنتائج تنفيذ الأهداف تنمو بوتيرة بطيئة للغاية وتتعرض المكاسب التي تحققت في بعض البلدان إلى التراجع من دون اتخاذ اية خطوة ايجابية او تحديد التزام للحد من التراجع في المكاسب .
7. بقاء الأهداف الإنمائية للألفية صامته تجاه الاثار المدمرة للصراع والعنف على التنمية بدلالة حالة الانقسام القائمة ما بين ادارة الحكم وحقوق الانسان .

8. حالة الانفصام وعدم تكاملية أبعاد التنمية الثلاثة .. البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي والبعد البيئي - مما عزز من غياب مبدأ الاستدامة في الاثر والنتيجة للأهداف .
 9. غياب مبدأ مساءلة الحكومات بدلالة تعثر التوجهات الخاصة بتطوير المؤسسات التي تضمن سيادة القانون وحرية التعبير (20).
 10. الشراكة بين لاعبي التنمية مبدأ لم يترجم على الساحة التنموية بدلالة إستمرار التوجهات المركزية للدولة في معظم الأنشطة الاقتصادية وعلى حساب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .
 11. عدم التزام الدول المتقدمة بتقديم 0.7% من ناتجها المحلي كمساعدات إنمائية للدول النامية مما عمق من فجوة التمويل للموارد المالية الخاصة بتغطية غايات الأهداف الإنمائية للألفية ، فضلاً عن سوء توزيعها لصالح ديون البلدان الفقيرة وأقساط خدمة ديونها وعلى حساب غايات الأهداف الإنمائية علماً ان بعضاً من هذه التخصيصات بددت أيضاً بسبب استثناء حالة الفساد المالي والإداري .. ان هذه العوامل الكابحة لمساعدتي الوصول إلى الأهداف الإنمائية بحلول 2015 او الضاغطة على الانجازات المتحققة بدلالة المؤشرات التنموية المتراجعة قد أدت إلى الآتي :
 - تباين التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للوصول إلى الأهداف في معظم البلدان عام 2015 .
 - تنامي التفاوت داخل البلدان اقتصادياً وما بين الاقاليم وما بين الحضر والريف فضلاً عن التباين على مستوى امرأة / رجل .
 - تفكك آليات دمج اجندة المساعدات الانسانية في الاجندة التنموية هذه النتائج تتطلب بذل جهوداً إستثنائية خلال السنة والنصف المتبقية من عمر إعلان الألفية سعياً لبلوغ الحدود الدولية المعلنة لكل هدف عبر حزمة من الترتيبات التنموية المستعجلة التي من شأنها أن تعيد الطريق وترسي الارضية التي ستنتقل منها أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 ، وهذه الترتيبات تتمحور بالآتي :
1. التمويل المبتكر .
 2. اللامركزية الادارية .
 3. دعم العمل الدولي للجماعات المحلية .
 4. الحوكمة (الحكم الصالح الرشيد) .
 5. التنمية الشاملة والمستدامة .
 6. دعم الحوار الاجتماعي المتعدد الاطراف .

7. الحوكمة الديمقراطية المحلية .
 8. وفاء المانحين بالتزاماتهم .
 9. مكافحة الضغوط الحمائية المتزايدة ومواصلة الانفتاح على التجارة ونظام التمويل الدوليين .
 10. استجابات عالمية فعالة لأثار الازمات
- ب. الاستعداد الدولي لخطة ما بعد 2015
- بدأت جهود العالم تتكاتف منذ عام 2012 أممياً وإقليمياً ووطنياً من أجل دفع الزخم الذي ولدته الأهداف الانمائية للألفية الثالثة 2000-2015 والمضي قدماً نحو تحقيق طموحات تنموية ما بعد 2015 لإرساء العدالة ، الحرية ، الكرامة والسلام في عالمنا . ولأجل التعرف على كافة الجهود الدولية المبذولة في مجال تأطير الأهداف التنموية ما بعد 2015 والتي اطلق عليها " بأهداف التنمية المستدامة " سنحاول تصنيف تلك الجهود والاستعدادات إلى ثلاثة مستويات :
- المستوى الأول : الاستعداد الأممي ... إلى مستقبل افضل.
- المستوى الثاني : الاستعداد العربي ... موجبات الإصلاح .
- المستوى الثالث : الاستعداد العراقي ... أصوات مشاركة من كافة المحافظات.
- المستوى الاول : الاستعداد الأممي ... إلى مستقبل افضل
- يمكن ان نجمل الاستعداد الأممي لبناء اطار عام لأهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 بالاتي :

1. خطوات الاستعداد :

- تشكيل فريق أممي : كانت البداية مع قيام الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون بإنشاء فرقة عمل لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق جدول الاعمال التحضيري لما بعد عام 2015 . وفي تموز عام 2012 اعلن الامين العام اسماء (27) شخصية يشكلون أعضاء الفريق الرفيع المستوى لتقديم المشورة بشأن تحديد وتنفيذ اطار التنمية العالمية لما بعد عام 2015 وترأس كل من الرئيس الاندونسي (سوسيلو بانبانغ) والرئيس الليبري (جونسون سيرلييف) هذا الفريق وكما يشغل معهم رئيس وزراء الكاميرون والمملكة المتحدة

منصب نائب الرئيس وبقية أعضاء الفريق من القطاع الخاص والمجتمع المدني وكان أول نشاط لهذا الفريق هو تقديم تقريره في آيار 2013⁽²¹⁾ . ان تشكيل هذا الفريق هو ثمرة الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 والمعنونة (المستقبل الذي نريد) ومنها وجهت الدعوة لإنشاء فريق عمل حكومي دولي معني بوضع مقترحات لبناء اطار تنموي لأهداف التنمية المستدامة وآليات تنفيذها للنظر فيها قبل انعقاد الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2015.

- عقد محادثات عالمية بدعم من الأمم المتحدة ، وتعد الخطوة الثانية باتجاه بناء الاطار التنموي لما بعد 2015 وبموجبها نسقت مجموعة الأمم المتحدة الانمائية جهودها لعقد مناقشات ومحادثات عالمية وإقليمية ووطنية وقد دعمت الأمم المتحدة (90) محادثة عالمية اشترك فيها العديد من الشركاء وأصحاب المصلحة ورجال الاعمال والمجتمع المدني مؤسسات البحوث والفكر والرأي والأكاديمي للمساهمة في الاعداد .

- إستقصاء عالمي My world survey ، وبموجب هذه الخطوة اجرت الأمم المتحدة إستقصاء عالمياً أي مسحاً لما يراد من عالم أفضل وشارك أكثر من 1.4 مليون شخص في التصويت على ست قضايا إنمائية لها أثرها على حياتهم ولا يزال الرقم في إزدياد ، وهناك منصة الكترونية للعالم الذي نبتغيه تتيح للمواطنين المشاركة في العديد من المشاورات والمناقشات التي تخص العملية التنموية .

- التقارير العالمية : وبموجب هذه الخطوة يتم تقديم تقارير عالمية تنموية إلى الامين العام للأمم المتحدة من اجل تشخيص الاخفاقات السابقة وتحديد الطموحات التنموية الجديدة ومن بين التقارير التي قدمت خلال عامي 2012 - 2013 الاتي (22).

- تقرير " تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع " مقدم من قبل فريق الأمم المتحدة 2012.
- تقرير " شراكة عالمية مجددة من اجل التنمية " مقدم من قبل فريق الأمم المتحدة 2013.
- تقرير " مليون صوت ... العالم الذي نبتغيه مقدم من مجموعة الأمم المتحدة الانمائية 2013.

- تقرير " الهيكليات لعالم افضل " مجموعة الاتفاق العالمي ، 2013.
- تقرير " جدول عملي للتنمية المستدامة " مقدم من قبل شبكة الحلول الانمائية المستدامة ، 2013.

هذه التقارير كانت معيناً لتقرير الأمين العام للعام للامم المتحدة والذي يحمل عنوان (حياة كريمة للجميع) والذي عرض من خلاله رؤية لخطوات جريئة تحقق الأهداف الإنمائية وتدعو لإطار انمائي مرن ومستدام يلبي حاجات البشر جميعاً ويضمن حقوقهم . وقد قدم الأمين العام هذا التقرير في فعالية خاصة للدول الاعضاء في 25/أيلول/2013 ، وفي ختام الفعالية جدد الاعضاء التزامهم بتحقيق الأهداف واتفقوا على عقد قمة لرؤساء الدول والحكومات في أيلول /2015 لاعتماد مجموعة جديدة من الأهداف لجدول اعمال التنمية ما بعد 2015.

2. ركائز الاطار التنموي لأهداف ما بعد 2015.

ان المناقشات الدولية التي تمت تحت مظلة الأمم المتحدة طرحت ركيزتين أساسيتين سيستند اليها اطار البرنامج التنموي لأهداف ما بعد 2015 الذي سيعلن في أيلول 2015 ، هما :

1. التحرر من الخوف .

2. التحرر من العوز .

هاتان الركيزتان تعني ان قواعد الاطار التنموي تتصل اتصالاً مباشراً بحقوق الانسان باعتبارها عنصراً غير قابل للتفاوض والذي شددت عليه الدول في اجتماع ريو +20 لعام 2012 وأكدوا على مسؤوليتهم اتجاه احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع والعمل على حمايتها وتعزيزها دون تمييز على اساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الاصل الاجتماعي او على اساس الملكية او الميلاد أو الاعاقة أو على أي أساس آخر وشددت الدول على هذا الأساس أن تكون حقوق الانسان العمود الفقري لإطار البرنامج التنموي ما بعد 2015 مما يؤهلها ان تحمل صفة العالمية وتكون الأهداف المختارة اهدافاً عالمية بعد ان كانت اهداف الانمائية للألفية خاصة بالدول النامية وعليه لابد ان تسعى اهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 إلى تحقيق الاتي (23).

- الحد من التمييز والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية .
- تعزيز الادماج الاجتماعي من خلال الارتقاء بمبدأ المشاركة من قبل الجميع وخاصة المرأة والشباب إلى مستوى التطبيق الفعلي الخير والهادف .
- جعل الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيد الوطني والدولي اموراً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وباعتبارها محركات للتنمية والتغيير .

- تحقق شراكة عالمية قوية تستند إلى قيم الانصاف والتضامن وحقوق الانسان وتلتزم بمبدأ انسانيتنا المشتركة .
 - تضمن النمو المولد لفرص العمل اللائق والوظائف الخضراء .
 - تأطير المنافع الاجتماعية من منظور حقوق الانسان .
 - تجسد الاخلاقيات البيئية وتضمن الانسجام مع الطبيعة بما يحقق " أمن الارض " والاقتصاد الأخضر .
 - الوصول إلى صفر من الفقراء على وجه الأرض عام 2030 ، مع الاهتمام بفقر الاطفال .
 - القبول بقدر مناسب من المسؤولية من قبل الجميع .
 - ضمان استدامة المدن بتنظيم معدلات النمو السكاني وتحقيق التنمية الريفية المستدامة .
 - تسخير الابتكار والتكنولوجيا من اجل انماط انتاج واستهلاك مستدامة .
 - تدعيم فعالية المعونات والمساعدات الانمائية المقدمة من خلال التعاون الانمائي العالمي الذي يجذب الموارد من مصادر متعددة إلى تحقيق تنمية شاملة .
- ولأجل أن يتحقق ذلك ويتم تلبية تطلعات 8 مليار نسمة على وجه الارض في عام 2030 لابد من عقد اجتماعي ما بين حكومات الدول ومواطنيها والسعي الحثيث لضمان التناسق والتناغم والتكامل ما بين أبعاد التنمية الثلاثة والمتمثلة بالبعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وإضافة البعد السياسي والثقافي وصولاً إلى التنمية الشاملة وكذلك لضمان تسريع وتيرة لتنفيذ أهداف ما بعد 2015 ومتابعتها لابد من نظام مراقبة ومتابعة وقياس الأثر عالي المستوى يؤثر درجة جودة الهدف ونوعيته بدلالة النتائج .

3. نحو خطة للتنمية ما بعد عام 2015.

قدم الفريق التنموي الأممي في حزيران 2013 تقريره الخاص بخطة ما بعد 2015 والذي يتضمن ستة تحولات منشودة وهي (24).

1. عدم إقصاء أحد .
2. التعهد بالتنمية المستدامة.
3. تحويل الاقتصادات لتكون مولدة لفرص العمل .
4. تحقيق النمو الشامل .

5. بناء السلام ومؤسسات فعالة ومنفتحة ومسؤولة أمام الجميع .

6. بناء شراكة عالمية جديدة .

وتدعم هذه العناصر الستة (12) هدفاً محدداً و (54) مؤشراً وهذه الأهداف هي :

1. القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل ومساائل عديدة أخرى بما في ذلك ... حق الحياة الآمنة للأراضي والأصول وزيادة تغطية الحماية الاجتماعية وتعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية .
2. تمكين الفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين مع مؤشرات خاصة للعنف ضد المرأة وزواج الاطفال والتمييز ضد المرأة .
3. توفير جودة التعليم والتعلم مدى الحياة مع الاهتمام بالبعدين الكمي والنوعي للتعليم .
4. ضمان حياة صحية من خلال زيادة التغطية بالتلقيح والحد من وفيات الرضع والأمهات وكذلك الحد من عبء الأمراض الأيذز والسل .
5. ضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة ويشمل القضاء على الجوع والحد من الفقر وتعزيز الإنتاجية الزراعية .
6. تحقيق حصول الجميع على المياه والصرف الصحي ويشمل ذلك حصول الجميع على مياه الشرب الآمنة وتحسين كفاءة استخدام المياه وإعادة التدوير .
7. تأمين الطاقة المستدامة والتركيز على الطاقة المتجددة وكفاءة استخدامها فضلاً عن إلغاء تدريجي لإعانات الوقود الاحفوري .
8. خلق فرص العمل والعيش المستدام والنمو العادل مع مؤشرات خاصة بالعمل اللائق وتحسين بيئة الاعمال .
9. إدارة أصول الموارد الطبيعية بطرق مستدامة ويركز على صون النظم الأيكولوجية والحد من إزالة الغابات ومكافحة التصحر .
10. ضمان الحكم الرشيد ومؤسسات فعالة مع مؤشرات حرية التعبير وحق الحصول على المعلومات والحد من الفساد .
11. ضمان مجتمعات مستقرة ومسالمة من خلال تحسين مؤسسات العدالة وقدرات قوات الأمن .
12. إنشاء بيئة تمكينية عالية وحفز التمويل على المدى الطويل ويشمل الحد من التهرب الضريبي وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتشجيع الاستثمار الخاص على المدى الطويل .

المستوى الثاني : الاستعداد العربي ... موجبات الإصلاح

سعت جامعة الدول العربية إلى بلورة موقف عربي موحد لبناء تحالفات إقليمية حول أجندة التنمية ما بعد 2015 ، انطلاقاً من قناعتها الراسخة بأهمية المشاركة وإيصال أصوات العرب إلى منابر الأمم المتحدة بعد أن كان غائباً عند تحديد الأهداف الإنمائية 2000-2015 لذا كانت المشاركة والاستعداد لدخول جميع مراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة والتحاور بشأنها فرصة للاقتصاد والمجتمع العربي .

تم ترجمة الموقف العربي من اجندة التنمية ما بعد 2015 بإصدار جامعة الدول العربية في عام 2013 تقريرها الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية ... مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015 استجابة لطلب الأمم المتحدة بإجراء تقييم للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية وتحديد ملامح لخطة أهداف إنمائية لما بعد عام 2015.

وجه التقرير مجموعة انتقادات لأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وكان من بين أبرزها أن تلك الأهداف لم تراعى الظروف الإقليمية والمحلية عند تحديدها لابل إن بعض البلدان العربية أكدت بأنها أربكت الأولويات الوطنية ووجهت المسار التنموي لها نحو قضايا ليست ذات اهتمام استراتيجي ، وعليه سعت الدول العربية إلى أن تركز الآن على أهداف وغايات جديدة تتسم بالتوفيق مع الأهداف العالمية والخطط والأولويات الوطنية بشكل أفضل وهذا سيؤولها إلى إختيار استراتيجيات إنمائية منطلقة من أوضاعها المحلية فضلاً عن كسبها مزيداً من الشرعية الوطنية والدعم السياسي مما يعزز من امكانية مساءلة الحكومات فيما يتعلق بتحقيق الغايات المختارة ومن اجل وضع خطة أو إطار لبرنامج تنموي لما بعد 2015 من وجهة نظر عربية وجوب تحقيق الآتي (25):

1. إصلاح العقد الاجتماعي بما في ذلك إعادة تقييم وتعديل النموذج الاقتصادي والأنموذج الاجتماعي ونموذج الحكم .
2. إصلاح قواعد الحكم كإجراء أساس للتنمية المستدامة وأحد المقاييس " للانجاز التنموي " وتحقيق المساواة .
3. بناء أنظمة تحترم حقوق الانسان وتعزز أسس الحكم الديمقراطي وتضمن الحريات الأساسية وتحقق المشاركة السياسية .
4. محاربة الفساد وتقوية الأنظمة القضائية وتحريرها من نفوذ القوى المسيطرة عليها .

وبهذه الاجراءات تضمن الدول العربية درجة من الاستقرار السياسي والاقتصادي ، بعد أن شهدت مؤخراً ومنذ عام 2010 موجة من الاضطرابات والانتفاضات الشعبية التي أوعز الكثيرون أسبابها إلى قصور في الاداء والانجاز التنموي وفي مقومات الحكم الصالح فعدم المساواة في المداخل والشعور بالإجحاف وسوء الادارة الاقتصادية والاجتماعية وتعثر الإصلاح وتدابير التقشف وارتفاع اسعار المواد الغذائية واليد الطولى للدولة والأزمة المالية الاخيرة 2008 كلها عوامل اجبت الاستياء الشعبي ولاسيما بين الشباب وعلى هذا الاساس طالبت جامعة الدول العربية في تقريرها الخاص عن أهداف ما بعد عام 2015 باعتماد مقومات الحكم الصالح كمؤشرات لتقويم الأثر والنتيجة وجعلت من صياغة الدساتير وإجراء الانتخابات الحرة والعادلة والمشاركة السياسية والعدالة الانتقالية للتحرر من جرائم الماضي والتوجه نحو الأمام من اولويات الإصلاح العاجلة في الدول العربية لضمان تنفيذ أهداف ما بعد 2015.

المستوى الثالث : الاستعداد العراقي ... اصوات مشاركة من المحافظات

استجاب العراق لدعوة الأمم المتحدة للتهيؤ مبكراً والمشاركة بإعداد خطة التنمية ما بعد عام 2015 بتبني اسلوب المناقشات والتحاور في القضايا ذات الأولوية والتي يجب ان يركز عليها المجتمع الدولي ما بعد عام 2015 ولتحقيق هذه الغاية قامت الأمم المتحدة في العراق وبالتعاون مع وزارة التخطيط بتنظيم سلسلة من الحوارات في جميع انحاء العراق للمساهمة في هذا الحوار العالمي . وقد تم دعوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأكاديميين والممثلين من الاعلاميين وذوي الاحتياجات الخاصة لإبداء آراءهم من خلال ورش عمل عقدت خلال شهري آذار ونيسان 2013 في البصرة ، بغداد وأربيل لمناقشة ما ينبغي ان يبدو عليه إطار عمل التنمية المستقبلية وقد تم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات عمل موضوعية كل واحدة منها تعكس أولوية تنموية وطنية وهذه المجاميع هي (26):

- الحد من الفقر والنمو الشامل وخلق فرص العمل .
 - إيصال الصوت والمشاركة وإشراك المواطنين وتعزيز المشاركة السياسية .
 - إمكانية الوصول إلى الخدمات الاساسية وأثرها ، الصحة والتعليم .
 - إدارة الموارد الطبيعية والحصول على الخدمات البيئية والتعامل مع تغير المناخ .
- وتعد الرسالة الاقوى التي وصلتها هذه المجموعات هي " الحاجة إلى المساءلة والشفافية " لأنها تؤثر على كافة شرائح المجتمع العراقي فبدون قوانين وتنظيمات على مستوى البلد يتهاوى مبدأ

مساءلة الحكومات وتتناهى الثقة في المؤسسات الحكومية ويزداد احجام القطاع الخاص عن الاستثمار والمشاركة السياسية والمجتمعية كما توصلت مجاميع العمل إلى قيم وطنية اقترنت إلى حد كبير من مخرجات المنتدى العربي الذي عقد في عمان نيسان 2013 وفيه اجتمع ممثلي 18 دولة عربية تحت عنوان (الأصوات العربية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015) حيث تم إبراز خمس قيم رئيسية ياعتبارها الأكثر أهمية بالنسبة للمشاركين في المنتدى ألا وهي : العدالة ، المرونة ، الاستدامة ، المساءلة ، المشاركة ، علماً ان أربعة من هذه القيم تقترب من مخرجات ورش عمل العراق ألا وهي :

- الاستدامة بدلالة القصور في امكانية الوصول للمعلومات ومراقبة الجودة والعمليات المتسقة داخل القطاعات .
- المساءلة بدلالة إستشراء حالات الفساد المالي والإداري .
- المشاركة بدلالة التفاوت بين الرجال والنساء في النشاط الاقتصادي .
- المساواة تعد حاجة حقيقية عندما يتعلق الأمر بالرعاية الصحية الكافية والتعليم وتوظيف المجموعات المهمشة وخاصة النساء والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين .

هذه الحقائق تتطلب توسيع اولويات التنمية الوطنية والإعلان عن الالتزام الرسمي والأخلاقي بالوثيقة الدولية التي ستصدر في أيلول 2015 والخاصة بأهداف التنمية المستدامة SDGs .

الاستنتاجات :

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية :

1. تباين التقدم المحرز ما بين البلدان بشأن الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015 تبايناً كبيراً مما يؤكد عدم قدرتها للوصول إلى غايات الأهداف عام 2015 ، مع إمكانية المضي قدماً لما تبقى من الزمن في بعض منها .
2. تنامي التفاوت داخل اقتصادات البلد الواحد اقتصادياً ، اجتماعياً ، بيئياً ، جندياً مما عزز حالة اللامساواة على كافة المستويات .
3. تباين مستويات الانجاز وتنامي التفاوت أدى إلى تباين في جودة نوعية حياة الانسان دولياً وعربياً وعراقياً وهذا ما يتعارض مع مبدأ " الحياة الكريمة للجميع " .
4. تنصدر قائمة الاسباب المفسرة لتدني نسب انجاز الأهداف الإنمائية للألفية في كافة الدول غياب مقومات الحكم الصالح فيها .
5. حدوث طفرة نوعية متميزة في آلية الاستعداد لتحديد أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 مقارنة بآلية الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة 2000-2015 وهذا الفرق يتجسد بصور المشاركة بكل أنواعها المبتكرة مما يضمن سلامة البناء للأهداف وإمكانية تعميمها والالتزام بتنفيذها وتوطينها من قبل حكومات الدول كافة .
6. تنطلق اهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 من روح الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ولا يتم بناءها من نقطة الصفر .
7. عالمية أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 بعد أن كانت الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة خاصة بالبلدان النامية .
8. التناسق والتكامل ما بين أبعاد التنمية المستدامة الخمسة (اقتصادي ، اجتماعي ، بيئي ، ثقافي ، سياسي) وصولاً إلى التنمية الشاملة .

التوصيات :

يوصي البحث بالآتي :

1. دعوة حكومات العالم النامي بشكل عام والعربية منها بشكل خاص وتحديداً العراقية إلى اعطاء المزيد من الزخم التنموي والمالي لما تبقى من العمر الزمني لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تبني برامج طموحة تعزز هذا الزخم وتمضي بنسب الانجاز لمؤشرات الاهداف قدماً وإلى الأمام في سبيل إرساء أسس العدالة والكرامة والسلام في عالمنا .
2. مطالبة حكومات الدول العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص إلى تأكيد موقفهم من خطة الأهداف ما بعد عام 2015 من خلال مطالبتهم بالآتي :
 - أن تكون خطة عالمية ومتوازنة ومرنة وقابلة للتكيف والتطبيق .
 - أن تكون متسقة ومتوائمة مع حقوق الانسان .
 - تتصدى لأوجه عدم المساواة والتفاوت .
 - تركز على آليات مساءلة قوية .
 - تؤمن بالشراكة العالمية ذات الصلة المنصفة والمتجددة .
 - تعزز اتساق السياسات والخطط الوطنية لأجل تكاملتها وتتيح المشاركة الحرة والهادفة للجميع .

اسماء المصادر:

1. د. وفاء المهداوي ، د. قصي الجابري ، " الاهداف الانمائية للألفية الثالثة في العراق ، إنجاز وتقويم " ، دراسة مقدمة الى المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، 2011 ، ص 11.
2. الامم المتحدة ، " تقرير الامين العام للأمم المتحدة الخاص بالألفية " دور الأمم المتحدة في القرن 21 نيويورك ، 2003 .
3. وثيقة الكترونية ، نص قرارات القمة العربية في بغداد 2012 في 2012/3/29 ... متاحة على الموقع www.dorar-aliraq.net .
4. وثيقة الكترونية ، الاهداف الانمائية للألفية ، متاحة على الموقع www.unorg/ar/millenniumgoals .
5. وثيقة الكترونية " مرامي الأهداف الانمائية للألفية ، متاحة على الموقع www.ar.wikipedia.org .
6. نفس المصدر السابق .
7. وثيقة الكترونية ، " المذكرة التوجيهية الثانية بشأن اعداد التقارير القطرية عن الاهداف الانمائية للألفية " ، متاحة على الموقع www.undp.org .
8. نفس المصدر السابق .
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " الاهداف الانمائية في زمن التحول ، نحو تنمية تضمينية شاملة " ، الامم المتحدة ، 2011 ، ص5.
10. وثيقة الكترونية ، التقرير العربي للأهداف الانمائية للألفية .. مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015 " ، متاحة على الموقع www.nama.center.com .
11. وثيقة الكترونية : " تقرير 2013 ماذا تحقق من اهداف الألفية الانمائية " ، متاحة على الموقع www.aljournhouria.com/new .
12. وثيقة الكترونية " التقرير العربي للأهداف الانمائية للألفية ... مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015 ، متاحة على الموقع www.ar.scribd.com .
13. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والجهاز المركزي للإحصاء " الاهداف الانمائية للألفية في العراق 2015 " ، بغداد ، 2013 .
14. وزارة التخطيط " على طريق الاهداف الالفية 2013 " الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، كانون الاول ، 2013 .

15. نفس المصدر السابق ص 13 .
16. نفس المصدر السابق .
17. نفس المصدر السابق ص 14 .
18. الاسكوا " الاهداف الانمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمينية شاملة " ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 2011 ص 40.
19. التقرير العربي للأهداف الانمائية ، مصدر سابق ، ص 58 .
20. وثيقة الكترونية ، آفاق بينية ، " خطة التنمية لما بعد 2015 تحقيق للتنمية المستدامة والسلام والرخاء " ، متاحة على الموقع marocenv.com/2179.htm .
21. وثيقة الكترونية " الاهداف الانمائية للألفية ما بعد 2015 . متاحة على الموقع www.un.org/millemium.goals .
22. نفس المصدر السابق .
23. وثيقة الكترونية " جدول اعمال التنمية لما بعد 2015 العالم الذي نريد " ، متاحة على الموقع www.ohchr.org/ar/issues .
24. التقرير العربي للأهداف الانمائية ، مصدر سابق ، ص 57.
25. نفس المصدر السابق ، ص 52 .
26. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، " الى ما أبعد من الاهداف الانمائية للألفية " ، مصادقة عملية المشاورات ما بعد عام 2015 في العراق، 12 آيار، 2013 ، ص 1.